وبدهي، ان تقصّي التطوّرات الكمّية لهذه الفجوة يستدعي استخدام حشد وفير من المعطيات الاحصائية ذات الدلالات الكمّية بشأن المتغيّرات. وبسبب كثرة المعطيات الرقمية المطلوبة هو ان عملية التقصّي، في حدّ ذاتها، تمتد الى فترة زمنية طويلة نسبياً. وتبسيطاً لعملية رصد ومتابعة التطوّرات التي سببتها الفجوة في استخدام الناتج المحلي الاجمالي في التركيب الهيكلي للاقتصاد الاسرائيلي، رأينا من المناسب ان نتبيّن ما نرمي اليه من الجدول الرقم ٣. فاذا ما اختبرنا البيانات المتيّسرة في الجدول عن استخدامات الناتج المحلي، لظهرت، أمامنا، بوضوح شديد، مسؤولية اختلال العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، حجماً ونمطاً، الناتجة عن اتساع فجوة الموارد، وشدة الاحتياج الى تمويل اضافي خارجي لمواجهة الانفاق بنوعيه، الاستهلاكي والاستثماري. فمع ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، ومع زيادة الاستخدامات المحلية، يكاد الاقتصاد الاسرائيلي يكون من الاقتصادات الفريدة التي يفوق الانفاق الاستهلاكي فيها اجمالي ما ينتج محلياً.

الجدول الرقم ٣

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (مليون شيكل ـ أسعار ١٩٨٠)*

البند	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤
الناتج المحلي الاجمالي (كلي)	٩,٨٢٠	٢٧,٢٦٣	٦٢,٥٩١	١٠٣,٠٦٢	١٠٨,٢٣٥
الانفاق الاستهلاكي الخاص (كلي)	٦,٨٢٠	١٧,٤٦٣	٢٧,٢٠٠	٦٣,٠٠٢	٧٥,٥٠٥
الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٢,٩٨٠	٦,٧٩١	٢٦,٧٥١	٣٧,٠٩٨	٣٦,٦٧٧
اجمالي التكوين الرأسمالي المحلي	٥,٨١٣	٩,٢٥٨	٢١,١٨٥	٢٤,٨٥٢	٢٥,٤٣٤
اجمالي الاستخدامات المحلية	١٥,٦١٣	٣٣,٥١٢	٨٥,١٣٦	١٢٤,٩٥٢	١٣٧,٦١٦
نسبة الاستخدامات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي	١٥٩	١٢٢,٩	١٣٦	١٢١,٢	١٢٧,١

* العبد، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

وكما رأينا في الجدول ذاته، احتل الاستهلاك الحكومي مكاناً هامّاً في استخدامات الناتج المحلي. وطبقاً لمعطى الانفاق الحكومي للعام ١٩٨٤، فان نسبة هذا الانفاق من اجمالي الاستخدامات المحلية بلغت حوالى ٢٧ في المئة وحوالى ٣٤ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. وطبقاً للجدول ذاته، يبدو واضحاً ان الاستخدامات المحلية زادت على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تراوحت ما بين ٢١,٢ في المئة و٥٩ في المئة، وهي تساوي، بالضرورة، نسبة الواردات الصافية.

قد ينظر البعض الى هذا الامر من زاوية تقليدية، في اطار المناقشات الدارجة حول «تبعيّة» الاقتصاد الاسرائيلي، واعتماده على الموارد الخارجية. ففي ضوء هذه النظرة، ستندرج، بلا شك، حجج كثيرة وآراء لا حصر لها. ولأننا لسنا في صدد مناقشة استراتيجية «الاستقلال الاقتصادي» الاسرائيلية، فلن نسوق حججاً مضادة؛ ذلك ان مستقبل «الاستقلال الاقتصادي» لا يتوقف، بحال، على ما اذا كان الاقتصاد الاسرائيلي سيتجه الى مزيد من تعميق أسس هذا الاستقلال، أو تعميق تبعيّته للخارج، وانما على تجسير الفجوة بين الطموحات والامكانات، في اطار استقدام مستوردات تزيد على المصدّرات.

واذا ما نظرنا الى نمط تمويل الانفاق العام بشقيه، الاستثماري والجاري، يظهر،